

{ الفضاء الاقتصادي الاسيوي عبر الاقليمي
منتدى التعاون الاقتصادي لاسيا الباسفيك (أبيك)
وامكانية الاستفادة منه عربياً }

الدكتورة

هالة خالد حميد

قسم الدراسات الاسيوية

مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد

المقدمة

برز تجمع ابيك كشكل من اشكال التجميع الاقتصادي التكاملي عبر الاقليمي عاكساً تطلع الكثير من الدول وخاصة الاسيوية منها وبتشجيع من الولايات المتحدة لارساء دعائم علاقات مستقرة تعتمد الروابط الاقتصادية وشبكة من الاعتماد المتبادل كأساس لتكتل ذو ابعاد اقتصادية ينطوي على مفاهيم أمنية وسياسية بعيدة المدى.

لقد بدأ المنتدى محلياً في عام ١٩٦٧ تحت اسم المجلس الاقتصادي لحوض الباسفيك وتحول بدافع ياباني قوي الى (المنتدى مجلس التعاون الاقتصادي الباسفيكي) عام ١٩٧٨ ثم الى منتدى التعاون الاقتصادي لدول اسيا والباسفيك (APEC) عام ١٩٩٣ في قمة سياتل في الولايات المتحدة الامريكية.

التجمع بدأ اقتصادياً يستند على قاعدة التجارة الحرة متعددة الاطراف وأزالة العوائق امام التجارة والاستثمار بين دول المنطقة ودول العالم. ثم تطوّر ليصبح اداة امريكية لتمرير برامجها السياسية في اسيا وفي العالم عموماً لما لهذا التجمع من تأثير اقتصادي وسياسي كونه يضم اكبر دول العالم اقتصادياً وعسكرياً، وهذا التطور بالعلاقات داخل التجمع عكس أثره على المنطقة العربية فالولايات المتحدة استطاعت تأمين جانبها الاسيوي من خلال أبيك، اما بالتاكيد او عدم المعارضة، وبالتالي فان فرص المناورة للمنطقة العربية اصبحت ضعيفة امام هذا التجمع.

إذا فأبيك تجمع اقتصادي يؤثر على المنطقة العربية من الناحية الاقتصادية والسياسية وفي نفس الوقت يمكن ان يكون مثالاً يحتذى في التكامل الاقتصادي برز في اسيا عموماً كقوة اقتصادية كبيرة تركت بصماتها الواضحة على النظام الاقتصادي الدولي او العالمي، بعد نهاية الحرب الباردة. وفي خضم هذا التطور الاقتصادي برز تجمع أبيك كشكل من اشكال التجمعات الاقتصادية التكاملية عبر الاقليمية عكست تطلع الكثير من

الدول وخاصة الاسيوية منها وبتشجيع من الولايات المتحدة لارساء دعائم علاقات مستقرة تعتمد الروابط الاقتصادية وشبكة من الاعتماد المتبادل كأساس لتكتل ذو ابعاد اقتصادية ينطوي على مفاهيم أمنية وسياسية بعيدة المدى ولذلك فقد تناولنا في هذا الموضوع كيفية معالجة الخلل في مشاريع التكامل العربي وأمكانية الاستفادة من تجارب هذه الدول في التكامل من خلال فصلين تناول الاول اهداف تجمع أبليك وخصائصه عبر مبحثين الاول تناول بدايات تكوين أبليك ودوافع التشكيل والثاني تناول خصائص التجمع وموقعه من اتجاهات التكامل عبر الاقليمي اما الفصل الثاني فتناول مستقبل أبليك وفرص وقيود الاستفادة منه عربيا وعبر مبحثين يتناول الاول مستقبل الدور عبر الاقليمي لابليك اما الثاني فيتناول نموذج ابليك وامكانية الاستفادة منه عربيا.

الفصل الاول

اهداف تجمع "ابليك" وخصائصه

المبحث الاول:- بدايات تكوين "ابليك" ودوافع تشكيلها

لا يمكن ان نناقش نشأة تجمع "ابليك" دون التأكيد على حقائق اساسية ثلاث، الاولى: ان سياسة دول اسيا الاقليمية والدولية اصبحت مرتبطة بشكل مباشر بالاستراتيجية الامريكية الجديدة حيال اسيا، وهذه الحقيقة تؤكد لها التطورات اللاحقة للحرب الباردة سواء بعلاقاتها فيما بينها، او مع الولايات المتحدة الامريكية. اما الحقيقة الثانية: فان اقتصاديات الدول المنضوية تحت لواء هذا الفضاء وخاصة الاسيوية منها له تأثير كبير في تكوين هذا الفضاء وتطويره واتساعه بمعنى ان الغايات الاقتصادية المشتركة وجدت وسيلتها لزيادة النمو الاقتصادي والتطور التقني في هذا الفضاء، فمنطقة المحيط الهادي بأسرها حازت مع حلول عام ٢٠٠٠ على ٥٠% من مجمل الانتاج العالمي ولذلك ان هذه المنطقة يتنبأ لها، بان تكون احد مراكز القوة الاقتصادية العالمية، اما الحقيقة الثالثة: فان هاجس التنافس الاقتصادي كان الدافع الاساس لولادة فكرة التجمع الا ان هاجس الامن المشترك والشعور بالحاجة الى المظلة الامريكية لتوفير الامن والاستقرار بين قوى اسىوية تحيط بها التحديات الاقليمية سواء كانت حدودية او عقائدية او عسكرية، كان دافعا مهماً للدول الاسيوية التي انتمت لهذا التجمع فيما بعد.

لقد برز تجمع "ابليك" كشكل بديل لكيان اقتصادي متعدد الاطراف عكس تطلع الكثير من الدول وخاصة الاسيوية منها وبتشجيع من الولايات المتحدة نحو علاقات مستقرة تعتمد الروابط الاقتصادية وشبكة من الاعتماد المتبادل كأساس لتكتل ذو ابعاد اقتصادية تنطوي على مفاهيم أمنية وسياسية بعيدة المدى، وتكوين ابليك يعود للتسعينات من القرن المنصرم. حيث تم في عام ١٩٦٧ تشكيل المجلس الاقتصادي لحوض الباسفيك، ثم عقد المؤتمر الباسفيكي للتجارة والتنمية في عام ١٩٦٨، وكانت اليابان القوة الدافعة لهذا

التجمع^(١). في محاولة منها لتحقيق هدفين، الاول: تطمين دول اسيا وخاصة مجموعة بلدان دول اسيا من هواجسها التقليدية ازاءها، والثاني تطوير دورها الاقتصادي مع بلدان اسيا لمستوى الشريك الاكبر تجارياً مع هذه المجموعة^(٢). حيث دعا رئيس وزرائها انذاك (ماسايوشي اوهيرا) في اول خطاب له عام ١٩٧٨ الى التجمع الباسفيكي واسفرت جهوده عن انشاء منتدى مجلس التعاون الاقتصادي الباسفيكي، ومع نهاية عقد الثمانينات، جاء اقتراح رئيس الوزراء الاشتراكي لتقوية اواصر التعاون الاقتصادي الباسفيكي من خلال منتدى الحكومات المعنية وقد ايدته كل من اليابان والولايات المتحدة الامريكية، وكان اول اجتماع وزاري لما اصبح يسمى بأبيك في مدينة (كانبيررا) عام ١٩٨٩. تم التنفيذ العلمي كتجمع له لاقتصاديات اسيا والمحيط الهادي في قمة (سياتل) في الولايات المتحدة الامريكية في عام ١٩٩٣ فقد ضمت "ابيك" في بدايتها (١٨) دولة كان الاعضاء المؤسسون (١٢) عضواً في مقدمتهم الولايات المتحدة الامريكية الداعم الرئيس للمنتدى، وارتفع العدد مع نهاية الحرب الباردة وانهار الاتحاد السوفيتي الى (١٨) ثم توسع ليصبح حالياً (٢١) عضو، من الساحل الغربي الاسيوي للمحيط الهادي يضم المنتدى (١٦) دولة وهي: اليابان، كوريا الجنوبية، روسيا، الصين، تايوان، هونغ كونغ، الفلبين، بروكاي، سنغافورة، اندونيسيا، ماليزيا، تايلاند، فيتنام، استراليا، نيوزيلندة، بابواغينيا الجديدة، ومن الساحل الشرقي الامريكي للمحيط يضم (٥) دول هي: الولايات المتحدة الامريكية، كندا، المكسيك، بيرو، تشيلي^(٣).

لقد برز تجمع "ابيك" مع التحول في المفاهيم والأسس سواء ما يتعلق بصياغة الاوضاع الاقليمية او في أسس الاقليمية الجديدة وخاصة في الاطار الاقتصادي في مختلف مناطق العالم ويمكن ان نوضح ذلك في الآتي:-

١. لقد وجدت في النظام العالمي الذي ساد مع نهاية عقد الثمانينات انظمة اقليمية متعددة الاطراف منها النظام الاقليمي لجنوب شرق اسيا (اسيان). وهذه الانظمة سادت بينها علاقات اقتصادية قائمة على الدولة القومية وقاعدة التجارة الحرة متعددة الاطراف على عكس الانظمة الاقليمية الاقتصادية التي سادت مع بداية عقد التسعينات وانتهاء الحرب الباردة التي اتخذت طابع اقليمي جديد قائم على اساس فكرة بروز ثلاث كتل اقتصادية عظمى تسيطر على العلاقات الاقتصادية

(١) د. محمد عبد الشفيق، اسيا والتكامل عبر الاقليمي، في اسيا والتحول العالمية، تحرير محمد السيد سليم، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٨١-١٨٢.

(٢) د. هاني الياس الحديشي، سياسة اليابان الاقليمية، نشرة قضايا دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٣٦، سنة ١٩٩٩، ص ٢١.

(٣) صهيب جاسم، ابك: مناورات امريكية.. وصدى اسوي، شبكة المعلومات الانترنيت:

<http://www.Islamonline.net>

ولمزيد من التفاصيل انظر ايضاً: د. محمد عبد الشفيق، مصدر سابق، ص ١٨٣.

الدولية، بشكل يجعل هذه الكتل الكبرى والتي من بينها "ابيك" أكثر تميزاً كونها ستزيد من فرص الاحتكاك والصراع بين الكتل الاقتصادية الكبرى من جهة، وستعمل على تهميش الدول الأخرى غير المشاركة في عضوية أي من هذه التكتلات، خاصة وأن أسس الإطار الاقتصادي لهذه التكتلات تقوم على^(٤) :-

أ. هدم النظم الإقليمية القديمة وإدخالها بنظم جديدة تطمس شخصيتها.
ب. إقامة ترتيبات ذات طابع مميز أقل تنظيم و أكثر ابتعاداً عن العقيدة السياسية.

ج. أن للولايات المتحدة الأمريكية دور بارز وقاسم مشترك داخل هذه الترتيبات بحيث تصبح قريبة إلى ترتيبات أمريكية منها إلى ترتيبات وتنسيقات بحتة.

د. أن سلوكية الكتل الكبرى على ضوء ذلك ستكون شبيهة بسلوكية الدول الكبرى في علاقتها بحيث تكون أكثر اتجاهها إلى الداخل وأقل ميلاً واستعداداً للانفتاح إلى الخارج، مما يصيب التجارة العالمية متعددة الأطراف والنظم الاقتصادية القائمة عليها باضرار جسيمة.

وتبعاً لذلك فإن عملية التكتل الإقليمي في آسيا بدأت تتجه نحو مزيد من الاندماج والتوسع باتجاهين سياسي واقتصادي، يأخذ بالاعتبار البعد الأمني ومستقبل العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة مع إعلانها بداية التسعينات عن تخفيض وجودها العسكري في الشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا، وهذا التوجه أثار حفيظة النظم الاقتصادية القائمة وخاصة رابطة جنوب شرق آسيا أو "اسيان" التي نشأت لمواجهة توسع النفوذ الشيوعي في المنطقة ومع انحسار الخطر الشيوعي سعت نحو تغليب علاقات التعاون الاقتصادي وضم أعضاء جدد كانوا في جبهة الأعداء مثل فيتنام وكمبوديا ولاوس والتعاون مع الصين، حيث شعرت دول المنظمة بأن "ابيك" وسيلة لبناء شعور بأقليمية جديدة ترتبط بالمحيط الهادي ككل بشكل يربط الأمريكيين مع الدول الآسيوية مما يضعف الوحدة الإقليمية وأي تكتل أو منظمة آسيوية بحتة. وهذا الاعتراض الآسيوي جعل بدايات "ابيك" محدودة النشاط ومقتصرة على الجانب التجاري وعلى تبادل الخبرات والأفكار، حتى جاء الاجتماع التأسيسي الوزاري في (كانبيرا) في يوليو ١٩٨٩، حيث أعقبها خلاف كبير مع مجموعة دول اسيان وخاصة ماليزيا التي كانت ترى بأن منتدى "ابيك" وتقويته ستكون على حساب الإقليمية الآسيوية التي تسعى أمريكا وأستراليا وكندا إلى تنويعها في إطار إقليمية "ابيك" الموسعة خاصة وأن زعماء اسيان وقعوا في ٩/يناير/١٩٩٢ على إقامة منطقة تجارة حرة بين أعضاء الرابطة الستة لدعم العلاقات السياسية والاقتصادية

(٤) د. محمد السعيد اندريس، الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٨، ١٩٩٩، ص ٤٣.

فيما بينهم أولاً وفتح الأبواب أمام جميع الدول للانضمام إلى معاهدة الوثام والتعاون لعام ١٩٧٦. كخطوة أولى للانضمام إلى رابطة آسيان، كما أن "أبيك" جاء على حساب فكرة تأسيس كتلة اقتصادية لشرق آسيا باسم (مؤتمر شرق آسيا للتعاون الاقتصادي) يضم الدول الآسيوية المطلة فقط على المحيط الهادي بدون الدول الأخرى والتي تطل أيضاً على هذا المحيط وهي أستراليا ونيوزيلندا وبابوا غينيا الجديدة وبعض الجزر المتناثرة الصغيرة، وهذه الفكرة وجدت فيها أمريكا تهديداً لـ "أبيك" دفعت بالرئيس الأمريكي بيل كلنتون لحضور أول قمة لهذا المنتدى في مدينة سياتل الأمريكية في شباط من عام ١٩٩٣، حيث تم الاتفاق على تبني فكرة عقد القمة سنوياً، ورغم أن البيان الختامي تضمن وعوداً لتحقيق أهداف "أبيك" إلا أنه وضع الركيزة الأساسية للهدف الأمريكي وهو جعل هذا المنتدى صوتاً مهماً في الساحة الآسيوية والدولية، ثم توالى القمم فأعقبها قمة بوغور الانديونيسية في تشرين الأول في عام ١٩٩٤، وتم فيها توسيع العضوية من (١٢) إلى (١٨) دولة، وحاولت فيها الولايات المتحدة الأمريكية تمرير اتفاقية تضم جدولاً زمنياً لتحرير التجارة، وفشلت بسبب رفض عدد من الدول الآسيوية الزام واشنطن لهم بتنفيذها بشكل جماعي واعتبرت ذلك متروكاً لمبادرات الدول فرادى ولكنها تعهدت باتخاذ إجراءات تجعل من تجمع "أبيك" تكميلاً لدور منظمة التجارة العالمية، واعتُبت قمة أوساكا عام ١٩٩٥، ثم اجتماع مانيلا عام ١٩٩٦، ثم قمة فانكوفر الكندية عام ١٩٩٧، والتي جاءت بعد أشهر من اندلاع الأزمة الآسيوية ولم تخرج بما يفيد الدول الآسيوية وتركت الأمر لصندوق النقد الدولي. ثم قمة كوالالامبور عام ١٩٩٨، ثم تبعها قمة أوكلاند النيوزيلندية عام ١٩٩٩، ثم قمة عام ٢٠٠٠. التي ركزت على قضية الكمبيوترية والتجارة الإلكترونية وإبعادها الحقيقي، أما مؤتمر "أبيك" عام ٢٠٠١ المعقود في الصين والتي اعتُبت تفجيرات ١١ أيلول الذي عقد في مدينة شنغهاي في الصين فقد كان لقضية الإرهاب ثقل أساسي على مناقشات هذا المؤتمر فالولايات المتحدة الأمريكية سعت وراء هذه القمة دعم موقفها في حربها ضد الإرهاب وكسب التأييد لضرب أفغانستان، ورغم أن الأعضاء حاولوا دفع المؤتمر باتجاه غاية تشكيله الأساسية وهي التعاون الاقتصادي، إلا أن الضغط الأمريكي جعل توجهات المؤتمر باتجاه تأييد الولايات المتحدة في الحرب ضد الإرهاب وتدخلها المباشر في أفغانستان مما حدى البعض إلى القول إلى أن المؤتمر قد أعد سلفاً لتعبئة أعضاءه للحرب مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب وليس مناقشة القضايا الاقتصادية وسبل تحرير التجارة.

وفي قمة عام ٢٠٠٢ التي عقدت في المكسيك في تشرين الأول من نفس العام فقد حاول أعضائها لأضفاء الطابع الاقتصادي على المؤتمر إلا أن مشاغل الولايات المتحدة الأمريكية السياسية والأمنية في المنطقة والعالم انعكست على توجهات هذا المؤتمر، وفي ٢٠ تشرين الأول من عام ٢٠٠٣ عقدت قمة "أبيك" في بانكوك وخصص الجزء الأكبر منها لمكافحة الإرهاب ومناقشة الملفات التجارية بين الأعضاء، وقد

أوضحت القمة بشكل جلي أن الأعضاء يتفوقون على كثير من الأمور الاقتصادية، إلا أن الاتجاه الأمني والسياسي يشير إلى خلافات جدية بين أعضائه ومع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما وضحه الدكتور مهاتير محمد رئيس الوزراء الماليزي السابق بقوله "أن على دول المجموعة البالغ عددها (٢١) دولة أن لا تتوسع في المجال الأمني وأن لا تنحى الأمور الاقتصادية جانباً وأن تبقى ثابتة على مطلبها الأساسي الذي أسست من أجله وهو التعاون الاقتصادي".

المبحث الثاني:- خصائص التجمع وموقعه من اتجاهات التكامل عبر الاقليمي

مع سقوط القطبية الثنائية اكتسب النظام العالمي خصائص جديدة تركت آثارها على النظم الإقليمية القائمة حيث تولدت إقليمية جديدة أثرت على هذه من جلنبيين، الأول: ولادة نظام وفاق القوى في النظم الإقليمية. وهذا النظام تميز بخصائص ميزته عن النظام الهرمي السابق. منها، غلبة الطابع الاقتصادي على الطابع الجغرافي أو السياسي وأحياناً الأمني، وكذلك وجود اندماجية كبيرة ما بين فواعل النظام العالمي ووافق القوى هذا يعتمد على التعاون والمشاركة والاعتماد المتبادل، يسمح بفرص أكبر للاندماج بين النظامين وولادة كتل اقتصادية كبرى تتجاوز كل المحددات الحمائية أو الاستثمارية، وهي مفتوحة على جميع كتل العالم سواء كانت كبيرة أو صغيرة وحتى على دول لا تنتمي إلى أي كتل بغض النظر عن المستوى الاقتصادي أو مستوى الرفاهية لشعوب هذه الدول، فالانفتاح والاعتماد المتبادل بين هذه القوى تشارك فيه دول من الشمال والجنوب، فضلاً عن أن هذه التكتلات يبتعد عن الانقسامات والصراعات الأيديولوجية، ورفع شعار تحقيق الاستقرار والسلام العالميين، وهنا إشارة إلى أن هذه الكتل قد تمتد لتتدخل بجوانب أمنية وأحياناً سياسية فالتوافق الأيديولوجي مع النظام العالمي يتطلب تحقيق انسجام أيديولوجي إقليمي مع هذا النوع من النظام، وبالتالي فإن هذا الأمر قد يسمح بتدخلات مع تيارات أيديولوجية إقليمية لا تتوافق مع أيديولوجية النظام السائد^(٥).

وفي ظل هذا التداخل بين النظامين الإقليمي والعالمي وتأثير أيديولوجية وسمات الأخير على الأول لصالح ترسيخ حركة إقليمية جديدة تدفع باتجاه تعميق تمايز المصالح والأهداف بين أطراف النظام العالمي بحيث يصبح التنافس والاعتماد المتبادل عاملاً مهماً من عوامل الصراع الاقتصادي وبالتالي فإن التنافس أصبح تنافساً صراعياً أكثر منه تعاونياً بسبب عمق الدوافع والتناقض في المصالح بين أطراف النظام وهذا التصارع الاقتصادي اتخذ شكل ضغوط اقتصادية متبادلة حول الامتيازات والتنازلات التجارية. والقوة الآسيوية وخاصة في منطقة آسيا الباسيفيك التي أصبحت موضع اهتمام دولي بسبب معدلات نموها الاقتصادي المرتفع، أن زيادة المصالح في هذه المنطقة سواء بين دولها أو مع دول العالم وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت من

(٥) المصدر نفسه، ص ٥٢-٥٣.

الحرب الباردة وهي تعاني من صعوبات ومشاكل اقتصادية قاد الى جملة من التحالفات الاقتصادية التي تسعى بمجملها الى تحقيق التكامل الاقتصادي، فالولايات المتحدة الأمريكية مع اليابان وهذه العلاقات فتحت الباب لعلاقات واسعة مع الصين ومع قوى آسيوية أخرى مما شكل أساس قوي لتعاون آسيوي يعتمد على حجم التبادل التجاري والاستثمار والتكنولوجيا بشكل عمق الاعتمادية بين هذه القوى وخلق قوى اقتصادية آسيوية او مجمع اقتصادي آسيوي-باسفيكي، أسهم في قيادة النظام الاقتصادي مع حلول القرن الحادي والعشرين^(١). معنى ذلك ان خصائص جديدة لاقليمية جديدة بدأت منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، واتخذت طابعاً عملياً وابتكراً واحدة من هذه التكتلات التي ولدت في هذه الاقليمية، وعندما نتحدث عن خصائص "آبيك"، فإننا نتحدث عن خصائص هذه الاقليمية. وخصائص آبيك هي:

١. انه يضم اهم دول العالم واكثرها ويجمع بين المساحة الشاسعة والضخامة السكانية والقدرات الاقتصادية والعسكرية، كما ان موقع الولايات المتحدة الأمريكية في الجانب الغربي وموقع اليابان وجزر الهند الشرقية وأستراليا على الجانب الشرقي اثر كبير في البناء الاستراتيجي لهذه المنطقة^(٢). ناهيك عن ان هذا التجمع يضم دولاً تتميز بمعدلات نموها العالية وبتطورها الصناعي والتكنولوجي، فهذا التكتل يضم دول النافذا التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك تتمتع فيه الولايات المتحدة لوحدها بدخل قوي وصل الى (٩) تريليون دولار عام (٢٠٠٠) من اصل (٣٠) تريليون دولار هو اجمالي الناتج العالمي لنفس العام، كما يشكل الرأسمال الأمريكي ما نسبته ٤٠% من حجم الرأسمال العالمي المتحرك^(٣). كما يضم هذا التكتل دول منظمة اسيان التي تمثل مساحتها (٣,٤٧) مليون كيلو متر مربع من مساحة اسيا، وتضم (٤١٢) مليون نسمة ووصل نمو متوسط الناتج القومي الاجمالي عام ١٩٩٥ الى (٧,٦٣%)، وحجم التجارة الخارجية (٦٠٠) مليار دولار، وبذلك فهي رابع منظمة تجارية في العالم^(٤). ويضم التكتل أيضاً الصين التي وصل معدل نموها عام ٢٠٠١ الى (٨%) والانتاج الصناعي الصيني الذي شكل عام ١٩٨٥ ثلث الانتاج الصناعي الأمريكي، سيزيد عنه بمقدار (٢,٨) مرة مع حلول عام ٢٠١٥، فضلاً عن ان احتياط الصين من الذهب والفضة والعملية

(١) Kim Dohyung, 1990s: Prospects For Asian Economics and Economic Relation Between Seoul and Tokyo, East Asian Review, Vol.11, No.1, Spring, 1990, P.28-29.

(٢) د. صباح محمود محمد، جيويولتيكا المحيط الهادي، بغداد، ١٩٩٨، ص ٧، ص ١٢.

(٣) الاطلس العالمي لعام ٢٠٠٠، انظر، شبكة المعلومات الدولية/الانترنت

(٤) صهيب جاسم، كتلة اقتصادية لشرق اسيا، مجلة قضايا دولية، العدد ٣٤٦، ١٩ اغسطس ١٩٩٦، ص ٢١.

الصعبة يزيد عن الاحتياطي الأمريكي الان، اذ بلغ (٩١) مليار دولار ومكن الصين من تسلم المرتبة الثانية بعد اليابان، التي يصل احتياطها (١٢٥) مليار دولار^(١٠). مما سبق يتوضح ان العوامل الموضوعية تصب في صالح تحول المنتدى الى قطب جديد في العلاقات الدولية الاقتصادية.

٢. ان هدف انشاء ابيك الاساسي هو تكوين تكتل تجاري اقتصادي يضم عدد من الدول المتفاوتة في النمو والمستوى الاقتصادي وازالة العوائق التي تقف امام التجارة والاستثمار ليتسنى ممارسة اقصى درجات التعاون التجاري بين دول المنطقة نفسها وبين دول العالم، وهذا ما وضحه البيان الرئاسي الاول الذي ضم وعود بتحقيق الهدف الحقيقي في العمل على تقليل الفارق في مستويات النمو بين دول ابيك، ودعم ما نتج عن جولة اورغواي واهداف ايجات، والتعاون الاقتصادي والانفتاح بين الدول ومواجهة التحديات المشتركة في ظل العولمة وتقوية النظم التعليمية والقانونية وفتح الاسواق للجميع وتطوير واشاعة تقنيات الاتصالات وغيرها من الهموم الاقتصادية^(١١).

الا ان مع اختتام قمة ابيك التاسعة في ٢١/١٠/٢٠٠١، وتوسع اهتمامها وبدافع امريكي واسترالي تدريجيا باتجاه تأسيس المنتدى الاقتصادي لتحقيق مصالح امريكية، فقد جاءت مواقف الاطراف المشاركة متأثرة ((بحملة الحرب على الارهاب)). ولاول مرة منذ تأسيس المنتدى يصدر عن قادة دوله موقف سياسي دولي في شأن يهم دول العالم اجمع في بيان منفصل عن البيان الختامي الاساسي ويختص بالتنديد بالارهاب والتعهد بالتعاون على مكافحته. وهذا الوضع الجديد يحمل في ثناياه احتمالات عديدة لمستقبل اهداف ابيك منها:-

اولاً: الابتعاد عن حقيقة الاهداف التي تشكل لاجلها المنتدى لصالح اهتمامات سياسية وهذا الامر يجعل امكانية سيطرة الاجندة الامريكية، واستغلال المنتدى ليكون صوتاً جديداً لها في الساحة الدولية، وبالرغم من ان البيان لم يذكر (بن لادن) او افغانستان ولم يؤيد بشكل واضح الهجمات على افغانستان الا ان أي عضو لم يستكر العدوان ولم يعارض ضرب افغانستان فالزعيمان الصيني والروسي حاولا اظهار روح التعاون في جهة مكافحة الارهاب لتبرير وقرار ما تقوم به دولهم في مواجهة المسلمين،

(١٠) د. علي صالح، منتدى شنغهاي.. هل يتحول الى قطب عالمي جديد، انظر شبكة المعلومات الدولية/الانترنت

<http://www.aljazeera.net>.

(١١) Sung-Han Kim, Human Security and Regional Cooperation in the Asia-Pacific, Korea and World Affairs, Vol.23, No1, Spring, 1999, P.101-102.

والاقلقيات والمعارضين وعلى رأسهم مسلمو الشيشان ومسلمو اقليم تركستان الشرقية او (سين جيانغ)^(١٢).

ثانياً: ان العمل السياسي الذي ستضطلع به مهام ابيك سيؤثر بشكل او باخر على العلاقات بين الدول الاعضاء وخاصة الآسيوية، فالآسيويون يشكلون اغلبيّة في القمة (١٥ من مجموع ٢١) ومواقفهم ليست موحدة في كثير من القضايا، ففي الوقت الذي حاولت الصين ابعاد المؤتمر عن الشؤون السياسية وجدت نفسها مضطرة ان تقبل ببيان سياسي وضعت هي مسودته، وخاصة وانها حاولت ان تظهر للعالم من خلال هذا المؤتمر تقدمها الاقتصادي واستعدادها لريادة العالم بعد عقدين الا ان مجرى الاحداث صب في غير ذلك، بحيث وضعت الصين على رأس الدول المهمة بقضية الارهاب بينما ركزت كثير من الدول الآسيوية على ضرورة بقاء ابيك ضمن الاطار الاقتصادي والتنموي والتقني، اذا الضغط الامريكي بدا واضحاً على دول ابيك وسجل خطوة مهمة لدور مستقبلي سياسي للولايات المتحدة وحلفائها في منطقة المحيط الهادي الشاسعة وهذا ما قصده بوش وساسته عندما قال بلهجة المنتصر في ختام القمة التي اعلنها على الارهاب (اننا لسنا وحدنا، فقد حصلنا على التأييد الدولي من حول العالم)^(١٣).

اذا فأن الهدف الاقتصادي الذي شكل من اجله منتدى ابيك يطرح تساؤلات عديدة منها امام هذا التجمع منها، حقيقة ابعاده السياسية والاستراتيجية الحالية والمستقبلية من جهة، ووضعه امام التكتلات التجارية والاقتصادية القائمة في اسيا او التي تطمح دول اسيا بأنشائها من جهة اخرى، خاصة وان الكثير من الدول الآسيوية ترى في هذا التجمع الهدف الذي سوف يبتلع التجمعات الآسيوية الاصغر، والتي سوف تتقاسم الصين واليابان والولايات المتحدة الامريكية النفوذ فيها.

٣. ان هذا التجمع قابل للتوسع ليتحول الى رابطة آسيوية باسفيكية كبرى، فابيک ذو طبيعة منظمة مرنة، بحيث يكون محل منظم للتشاور والتعاون منه الى منظمة تتضمن التزاماً قانونياً وبالتالي فإنه يتضمن من ناحية طابعاً عملياً أكثر منه التزام قانوني وتبعاً لذلك فان قراراته تتخذ بالاجماع وتنفذ انفرادياً ووفقاً للطريقة التي ترتئها كل دولة عضو ومن ناحية ثانية فهو كيان منظم حيث يضم امانة دائمة في سنغافورة وثلاث لجان وعشر مجموعات مختصة بالقطاعات المختلفة وبذلك فإنه يمكن ان يعد تنظيمًا فعالاً لو اراد اطرافه ان يكون كذلك. وعلى الرغم من انه يعتمد لقاءات القمة والاجتماعات الوزارية كأساس برنامج عمله الا ان واضعي هذا

(١٢) عمرو جوهر، ابيك قليل من الانتصار كثير من الارهاب، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، ٢٠٠١، ص ١٤٦-١٤٧.

(١٣) صهيب جاسم، امريكا تسخر ابيك لاغراضها السياسية، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت:

<http://www.Islamonline.net>.

المحفل الاساسيين لهم رؤيتهم البعيدة المدى التي تعتمد كسب اعضاء جدد دون الاشارة اليهم عن طريق الاغراءات الاقتصادية والامنية التي تعود اليهم منها.

الفصل الثاني

مستقبل "ابيك" وفرص وقيود الاستفادة منه عربياً

المبحث الاول:- مستقبل الدور عبر الاقليمي لـ "ابيك"

ان ابرز ما تمخضت عنه نهاية الحرب الباردة هو هيمنة الجانب الاقتصادي على العلاقات الدولية والذي بدوره قاد الى اقامة مجموعات اقتصادية كبرى سعت الدول من خلالها الى المحافظة على مكانتها في الساحة الدولية امام المتغيرات الكبيرة التي عصفت بالعالم، وقد كانت فكرة اقامة منتدى التعاون الاقتصادي لشرق اسيا والمحيط الهادي واحدة من هذه المجموعات التي ولدت بارادة امريكية ورغبة اسيوية فالولايات المتحدة فـهمت الواقع وما ينطوي عليه من متغيرات هيكلية يمكن ان تؤثر سلباً على دورها الدولي الراهن والمستقبلي، خاصة مع مجيء الرئيس الامريكي كلنتون الذي اولى اهتماماً بالازمة الهيكلية للاقتصاد الامريكي وهذا الاهتمام ينطوي على هدف المحافظة على مكانة الولايات المتحدة في الاقتصاد الدولي ووضع استراتيجية امريكية بعيدة المدى تتطوي على هيمنة هذا الاقتصاد على اقتصاديات العالم وخاصة الاقتصادية ذات النمو المتسارع مثل اليابان والصين واحتوائهما، ووفقاً لهذه الرؤية فان "ابيك" ودراسة مستقبله يمكن ملاحظته بتطور هدف المنتدى منذ نشوئه من خلال ثلاثة مراحل وهي:

اولاً: مرحلة الاهداف الاقتصادية:

وهذه المرحلة مثلت الهدف الاساسي المعلن من التجمع والذي وضحته قمة سيائل في عام ١٩٩٣ وهو انشاء منطقة تجارة حرة وازالة العوائق امام التجارة والاستثمار بين دول المنطقة وبين دول العالم وهي ليست وحدة اقتصادية مثل المجموعة الأوروبية وانما تكتل تجاري مقارب لنموذج النافذا يشجع التعاون الاقتصادي والمساعدة على انعاش ونمو اقتصاديات دول المنطقة^(١٤). وهذا الهدف حدده ايضاً اعلان بورجو في اجتماع القادة في اندونيسيا عام ١٩٩٤، الذي وضع ثلاث اسس لعمل التجمع اولها التجارة الحرة، والثاني الاستثمار المفتوح، اما الثالث فهو تسريع برامج تيسير التجارة والاستثمار، وهذه الاسس يجب تحقيقها في موعد لا يتجاوز ٢٠١٠ للدول الصناعية، وعام ٢٠٢٠ للدول النامية وهذه الاسس تجسدت عملياً في اجتماع اوزاكا في اليابان عام ١٩٩٥ من خلال التحرير للتجارة والاستثمار وتكوين آليات للتعاون الاقتصادي والتقني وكلا الانجازين يصبان لصالح الرؤية الامريكية للـ "ابيك" اولاً فيما يسمى بتجسيد فكرة انشاء نظام تجاري دولي

(١٤) خالد عبد العزيز الجوهري، ابك قمة الخلافات والصراعات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٥، ١٩٩٩، ص ٢٢٠-٢٢٣.

جديد مفتوح يدعى بالأقليمية المفتوحة أو القارية المفتوحة، تعويضاً لها عن الخسائر التي لحقتها من الطبيعة للصيغة التكاملية الأوروبية القارية ومن السوق اليابانية المقيدة والمغلقة نسبياً، فضلاً عن تفاعلات السوق الصينية من فتح أسواقها أمام صادرات الدول الآسيوية حديثة التصنيع، الأمر الذي قاد على غلق بعض الفروع الصناعية الأمريكية المنافسة للواردات الآسيوية وما جره ذلك من خسائر وتهديدات باندلاع مجابهة تجارية حادة^(١٥).

ولذلك فقد ظل إبيك في هذه المرحلة لا يبتعد عن التنسيقات بعيدة المدى لتقريب المصالح المتباعدة التي تميز بها الاقتصاد الدولي في ظل الدعوات المتصاعدة للعولمة، خاصة وأن تقارباً واضحاً في المصالح الاقتصادية بين الدول الصناعية الكبرى، ولكن يباعدها ضعف الروابط الاقتصادية المتبادلة الوثيقة، فالولايات المتحدة بحاجة إلى مصدر ممول لانفاقها الداخلي، واليابان بحاجة إلى الأسواق الأمريكية لسلعها المصنعة، وبالتالي فالمصير الاقتصادي بينهما متشابك، فإذا قيست النسبة المئوية للتجارة الإجمالية من جانب كل طرف مع شركائه في الأقليم نفسه فإن التجارة بين اليابان وجيرانها الآسيويين ضئيلة مثلما هي الولايات المتحدة مع شركائها في النافتا، وعليه فإن كلا منهما تتطلعات إلى بيئة دولية اقتصادية أوسع بحثاً عن شركاء تجاريين، وهذا يدعم موقعها في الإبيك^(١٦).

إذا في هذه المرحلة كان مهياً للإبيك أن يلعب دوراً أساسياً هي:

١. لوحة التفاعلات الاقتصادية التجارية، من خلال اعطاء أسيا دوراً متميزاً في معاملات أمريكا وأوروبا الخارجية، بمعنى زيادة المعاملات التجارية مع آسيا على حساب حجم المبادلات الأمريكية مع أوروبا، بمعنى أن هذا التجمع منظم للعلاقة الأوروبية الأمريكية لصالح محور آسيا-أوروبا، وبالتالي فالسيطرة على تجارة هذه المنطقة ومعاملاتها معناه السيطرة على تفاعلات وتبادلات آسيا وأوروبا وأمريكا التجارية^(١٧).

٢. أحداث نقلة سريعة وكبيرة في معدلات النمو والتجارة العالمية، وتعميق التفاعلات الاقتصادية والتجارية الآسيوية، خاصة وأن دول المنتدى ذات اقتصاديات كبيرة وتمثل حوالي ٢,٥ مليار نسمة وأكثر من نصف التبادل التجاري في العالم^(١٨).

ولذلك فإن التجارة والاستثمار عبر هذا المنتدى يسير في ثلاث اتجاهات وهي الولايات المتحدة واليابان والدول الآسيوية وبشكل متساوي، ورغم أن ذلك سيجر مكاسب

(١٥) د. محمد عبد الشفيق عيسى، آسيا والتكامل عبر الأقليمي، في آسيا والتحول العالمية، تحرير محمد السيد سليم، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة ١٩٩٨، ص ١٨٩-١٩٠.

(١٦) بول هيرست، جراهام تومبسون، مسألة العولمة-الاقتصاد الدولي وإمكانات التحكم، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى الثقافي، ١٩٩٩، ص ١٧٩-١٨١.

(١٧) د. محمد عبد الشفيق عيسى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٥-٢٠٦.

(١٨) قمة إبيك اليوم وتحذيرات من فشل "التجارة متعددة الأطراف"، شبكة المعلومات الانترنيت:

كبيرة على اسيا بالذات الا انه في الوقت نفسه سيقود الى مخاطر جمة. ففي الوقت الذي تزيد من فرص النمو والاستثمار الا انه سيقود الى انخفاض حجم التبادل التجاري منطقة المحيط الهادي وبقية دول العالم، كما انه انشاء منطقة تجارية حرة سيترتب عليه تعديل السوق وما يجره ذلك من آثار اجتماعية واقتصادية وطبيعة الصناعات داخل الدول الاسيوية، الا انه ورغم هذه المساوئ الا ان هذا التكتل يسمح لأعضائه بهامش كبير للحركة والمناورة والمنافسة^(١٩).

٣. تحقيق نوع من التوازن في المصالح بين الدول الاعضاء من خلال القبول بالتنازل المتبادل عن بعض الصلاحيات الاقتصادية والسياسية لخدمة منطقة التجارة الحرة، ورغم ما يجره ذلك من تبعية خاصة في تنازل الدول الاقل نمواً لصالح الدول الصناعية الا ان المنافع الاقتصادية في تجمع اقتصادي قاري يجمع بين اقاليم مختلفة تتنوع فيها الثقافات واللغات وشبكات التنمية الاقتصادية قد تكون كبيرة.

ثانياً: مرحلة ادراك المصلحة الاسيوية في التجمع:

ويمكن تحديدها منذ اندلاع الازمة الاقتصادية، فبعد اندلاع الازمة الاسيوية وتدهور اوضاعها الاقتصادية والمشاريع الامريكية واليابانية التي طرحت، برزت الخلافات والتساؤلات حول مدى نجاح وفائدة تجمع ابيك، وبدأت دول اسيا تدرك ان تكتل اسوي افضل من تكتل لا تمتلك فيه دوراً اساسياً، ويوضح ذلك انتقاد رئيس الوزراء الماليزي (محاضرير محمد) للخطة الامريكية-اليابانية لضخ عشرة مليارات دولار في الاقتصاديات الاسيوية لمساعدتها في تجاوز ازمتها واقتراح الولايات المتحدة لضخ مساعدات اضافية بقيمة خمسة مليارات دولار وذكر ان الولايات المتحدة لا تمتلك الحق في التدخل في هذه الازمة لانها ليست من دول المنطقة، وهذا التصريح اثار قضية مدى الشكوك الاسيوية بنوايا الولايات المتحدة من وراء خطة الانتعاش وجدواها^(٢٠).

وجاءت قضية تيمور الشرقية عام ١٩٩٩ لتجسد مدى التغلغل الامريكي في القرار السياسي الاسوي من خلال هذا التكتل، فبالرغم من ان الازمة شغلت ساحة الاحداث الدولية، الا ان القمة في اوكلاند النيوزيلندية في نفس العام لم تشر اليها او تعطي توصيات خاصة وانها متعلقة بدولة عضو في هذا التكتل.

ان هذه المرحلة كانت بداية لتشكيل موقف اسوي داخل هذا التكتل يعمل لتحقيق مصالح اسوية مقابل دور امريكي يطمح الى السيطرة على تجارة المنطقة وتفاعلاتها وعلاقاتها السياسية والامنية وتنفيذ مخططاتها الحالية والمستقبلية بشكل يضمن لها دور موازن من خلال استخدام قوتها العسكرية والاقتصادية من جهة ولتقوية حلفائها من جهة اخرى، ووسيلتها تكمن في احتواء القوى الاسيوية المهمة لها ومنها الصين من خلال

(١٩) هيلين ملنر، التجارة العالمية منطق جديد للتكتلات، في زكي العابدين، في المعنى والقوة في النظام الدولي الجديد، بيروت ١٩٩٥، ص ص ١٤٨-١٥٠.

(٢٠) خالد عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٢.

ربطها بدورة الاقتصاد الرأسمالي العالمي وآسيان من خلال أبك ليتسنى لها تحقيق ثلاثة أهداف تتمثل الأولى بمنع تحالف آسيان مع أي من القوى الآسيوية الكبرى، أما الثانية فهو منع استقلالها الاقتصادي، خاصة بعدما اثبت نجاحه في حل الخلافات السياسية والاقتصادية وتحقيقه معدلات نمو كبيرة، أما الثالثة فهو سعي الولايات المتحدة بفتح اسواق اليابان والصين لسلع دول آسيان التي تغزو الاسواق الأمريكية مقابل فتح اسواقها للسلع الأمريكية.

ثالثاً: مرحلة تسييس منتدى أبك:

بدأت هذه المرحلة مع انعقاد القمة الاقتصادية في الصين في ١٨-٢٢ تشرين الأول ٢٠٠١ حيث غلبت قضية الارهاب على كافة القضايا والموضوعات المطروحة بحيث وصفت بأنها قمة مقاومة الارهاب ارادتها الولايات المتحدة لدعم موقفها ضد الارهاب وكسب التأييد لحربها على افغانستان، وكان التأييد او المعارضة في هذا المؤتمر يتوافق مع مصالح كل طرف من الأطراف في المنتدى، فروسيا والصين دعتا الى حل سياسي في افغانستان وتدعيم دور منظمة شنغهاي للتوصل الى مثل هذا الحل، وازاء الضغط الأمريكي فقد ايدت روسيا العمليات العسكرية على افغانستان ووصفها الرئيس بوتين على انها رد محسوب وملثم، اما اصلين فقد اعلنت في اليوم الثاني للقمة "ان العالم يخوض معركة دولية في مواجهة الارهاب وان هجمات ١١ ايلول زادت من تباطؤ الاقتصاد العالمي" ثم تلاهقت وتزايدت عدد الدول التي اكدت دعمها لواشنطن ولم تعترض سوى اندونيسيا التي حذرت من احتمال اندلاع ردود فعل ازاء هذه الحملة في الدول الاسلامية ونتيجة لذلك فقد كانت قضية الارهاب متصدرة للبيان الختامي لزعماء المنتدى الذين تعهدوا بالقضاء على الارهاب وادانوا الهجمات في ١١ ايلول، وبذلك فان الاجندة السياسية تغلبت على الاجندة الاقتصادية التي أنشأ أبك من اجلها، ونجحت الولايات المتحدة وبشكل واضح في كسب تأييد معظم دول منتدى أبك واستطاعت توجيهه لكي يكون نقطة البداية لكسب التأييد العالمي ضد الارهاب^(٢١). ومنذ ذلك الوقت بدأ المنتدى ينحو منحى سياسي امني اكثر منه اقتصادي في رؤيته لطبيعة العلاقات الاقليمية والدولية، ففي قمة بانكوك ذكر رئيس الوزراء التايلندي (تاكسين شيناوارتي) "ان مسألة الارهاب لا مفر منها لان الاقتصاد والامن متلازمان"، وتضمن البيان الختامي للقمة تعهد دول المنتدى لتفكيك المجموعات الارهابية، وسعت الولايات المتحدة في اسرع وقت لتحريك اموال لمصلحة العراق، وبحث الملف النووي الكوري الشمالي والوضع في بورما وهذه القضايا مثلت الشق الاول من اجندة القمة، اما الجانب الاقتصادي فقد كان الشق او الملف الثاني على هذه الاجندة، وهذا الملف بحد ذاته يحمل خلافات عميقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الاطراف سيما اليابان والصين، فالولايات المتحدة

(٢١) عمرو جور، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٦.

تعاني من عجز يبلغ (١٠٣) مليار دولار في ميزانها التجاري مع الصين وتطالب بتأجيل معدل سعر صرف الثابت بين الدولار واليوان وهو ما ترفضه الصين، كما أن فشل المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف خلال الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في كانبون في المكسيك هدد بإمكانية اغراق العالم في انكماش يؤدي إلى انتشار النزاعات^(٢٢).

إذا فالارادة الأمريكية كان الدفاع وراء تشكيل هذا المنتدى، وهي نفسها التي تدفع به نحو أهداف سياسية وأمنية بعيدة عن أهداف إبيك الاقتصادية التي أنشئ من أجلها. فبدأت بالتدخل المباشر في تسيير حركة اقتصاد دول المنطقة ثم كسب مواقف سياسية لمراهنات وحروب تدخلها الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها الكونية في الهيمنة. المبحث الثاني: نموذج إبيك وإمكانية الاستفادة منه عربياً

لقد تركت التطورات الدولية منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي أثرها على آسيا بشكل عام وعلى منطقة آسيا الباسيفيك بشكل خاص وعلى الرغم من أن قوى هذه المنطقة قد تميزت بقدرات اقتصادية وعسكرية كبيرة، إلا أنها لازالت تعتمد في ترتيب بيتها الآسيوي المشترك على المخططات والترتيبات المطروحة من خارج آسيا وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية.

ورغم ذلك فإن للقوى الآسيوية بمجملها أهداف أمنية وسياسية واقتصادية وثقافية وحضارية تسعى لتحقيقها من خلال علاقات التفاعل مع بعضها البعض أو مع دول العالم أو مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتقاطع السياسات بين هذه القوى والولايات المتحدة الأمريكية في أحيان كثيرة يصب في صالح توجه هذه القوى حيال مناطق أخرى من العالم سواء في إطار البحث عن مناطق اقتصادية أو سياسية أو منافسة الولايات المتحدة الأمريكية التي تسيطر عليها اقتصادياً وسياسياً، والمنطقة العربية واحدة من حلقات هذه المقاطعات، فالوطن العربي بموقعه الجغرافي وتأثره وأثره في الصراع بين الحضارات والقوى الإقليمية والدولية وبما يملكه من ثروات طبيعية وخاصة النفط يعتبر محوراً استراتيجياً يأتي في مقدمة محاور الاستراتيجية الدولية، وأكثرها حيوية وفعالية وتأثير على اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى وخاصة الآسيوية.

لقد وعت الدول الآسيوية إلى حقيقة دورها الاقتصادي العالمي والمخاطر والمخططات الخارجية التي تحيط بها، الأمر الذي دفعها نحو توحيد توجهاتها الاقتصادية في أولوية التعاون الاقتصادي الذي يعتبر بالنسبة لها خطوة أولى ومهمة نحو تعاون إقليمي وسياسي فتركت أحقادها القديمة وشكوكها المتبادلة ومخاوفها الأيديولوجية لتبرز كتكتل اقتصادي ناجح يضاف إلى دائرة التكتلات العالمية عبر القارية، ويربط المحيط الهادي عبر قارات العالم، وعياً منها بأن الخلافات التي تركتها الحرب الباردة وما قبلها وخاصة

(٢٢) قمة إبيك اليوم وتحذيرات من فشل "التجارة متعددة الأطراف"، مصدر سبق ذكره.

الحدودية منها، ربما يمكن تصنيفها من خلال هذا التكتل وتعميق العلاقات الاقتصادية المكثفة والمصالح التجارية والمالية في عالم ينظر للانتعاش الاقتصادي على انه عامل مهم من عوامل الامن والاستقرار العالميين، وبدلاً من ان تعمل الولايات المتحدة الامريكية على احتواء القوى الاسيوية فرادي، فرضت عليها هذه القوى التعامل معها ككتلة اقتصادية مهمة لها وزنها وتقلها الدولي.

لقد تحدثنا عن تجمع ابيك كفضاء اقتصادي اسوي، ونموذج للتكامل يمكن ان يحتذى بأكمله او بجوانب منه وخاصة بجوانب الوعي بضرورة التكامل لمواجهة التحديات، ولكننا اذا ما جئنا الى النموذج العربي في التكامل او امكانية الوصول الى نموذج عربي يستفاد من تجارب القوى الاسيوية في التكامل، فإننا سنواجه بجملة من التساؤلات. منها، اننا عند المقارنة بين النموذجيين ما هي مقومات التكامل لكلا النموذجيين وما هي معوقاته؟ واذا كان من تطابق في الفرص والمعوقات فما هي الظروف الدولية والاقليمية والداخلية التي تحول دون ذلك؟ والاجابة على هذه الاسئلة ستكون هي محاور هذا المبحث.

اولاً: مقارنة بمقومات ومعوقات التكامل بين المنطقة الغربية واسيا. ويجب هنا تثبيت حقيقة ان اندماج الاقتصادات العربية فرادي في البنية الجديدة للاقتصاد العالمي في عصر "ما بعد دورة اورغواي المنعقدة في اوائل عام ١٩٩٣ غير صحيح وينعكس سلباً على مستقبل النهوض والتطوير الاقتصادي للبلدان العربية. ولذلك يجب البحث عن صيغة للتكامل العربي تقضي الى نتيجتين لا ثالث لهما فأما تكوين فضاء اقتصادي اقليمي عربي يواكب التطورات الاقتصادية العالمية الجديدة على غرار نموذج آسيان، او السوق الاوروبية المشتركة، او تهيئة سبل التكامل الاقتصادي العربي بشكل يفضي الى الالتحاق باحدى التجمعات او التكتلات الاقتصادية بشكل جماعي وليس فردي وهذا هو اضعف الايمان ولكلا الخيارين مقومات سلوكهما.

الخيار الاول:

اقامة فضاء اقتصادي اقليمي عربي: ولهذا الفضاء مقومات عديدة:

١. بحسب تعريف صاموئيل هانتغتون للاقليمية الاقتصادية فانه يعزى سبب نجاحها الى وعي حضاري متجذر في حضارة مشتركة هي عبارة عن كيان ثقافي تحدده عناصر مشتركة مثل اللغة والتاريخ والدين والتقاليد والمؤسسات^(٢٣). وتبعاً لذلك فان الوطن العربي يمتلك معطيات مشتركة يمكن ان تصبح عنصراً دافعاً لاقامة كتلة اقتصادية فالدول العربية تستند الى حضارة عربية واحدة وكيان ثقافي مشترك بكل مكوناته اللغوية والتاريخية والدينية. وهنا يمكن التذكير ان هذا التجانس غير موجود

^(٢٣)SPHuntungkon, "the Clash of Civilizations" Foreign Affairs Vol.72, No.3, Summer, 1993, P.117-118.

في اغلب التكتلات الاقتصادية وهو ان وجد في بعضها فليس بالدرجة والعمق العربي.

٢. ووجود رغبة حقيقية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وهناك خطوات ومحاولات للتكامل الرسمي المنظم منذ بداية الخمسينات وحتى الان، فكانت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي عام ١٩٥١ الخطوة الاولى ثم لحقتها اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت عام ١٩٥٣، ثم اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٥٧، التي نتج عنها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والذي قام بانشاء السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤ بموجب قرار مجلس الوحدة الاقتصادية رقم ١٧ تاريخ ١٣/٨/١٩٦٤ والذي نصت ديباجته على ان الغاية من السوق العربية المشتركة هي تحقيق حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال، وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية والاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي والتنقل والتجارة واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية، وهذه الحريات تضمنتها المادة الاولى من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وصيغة السوق صيغة متقدمة حيث يربط بين تحرير التبادل التجاري وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية من خلال اقامة منطقة تجارة حرة عربية، ولم ينص على توحيد التعريف الكمركية التي تطبقها الدول الاعضاء في تعاملها التجاري مع باقي دول العالم^(٢٤).

٣. مع بداية عقد التسعينات والتغيرات التي احاطت بالنظام الدولي برزت الحاجة الى وضع استراتيجية جديدة للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي ولاعتبارات عالمية تمثلت بالمتغيرات على صعيد السياسة او السياسات الاقتصادية واتجاه الاقتصاد العالمي نحو التحرير والعولمة بكل مكوناته من تجارة خارجية واستثمارات ورؤوس اموال، كما ازدادت جهود التكامل الاقليمي من خلال التكتلات الاقتصادية والامر الاكثر اهمية متعلق بالمدة التي اعقبت جولة اورغواي ١٩٩٥ وتكوين اتفاقية منظمة التجارة العالمية فقد الغت هذه الاتفاقية ووفقاً للمادة الاولى منها اسس التجارة العربية البينية والمتمثلة بالاتفاقيات الثنائية، واوجدت مخرجاً لها في المادة (٢٤) عندما سمحت باقامة اتحاد كمركي ام منطقة تجارة حرة بحيث تسمح للدول باقامة اتحاد كمركي او منطقة تجارة حرة وتبادل المزايا بين دول الاتحاد او المنطقة دون تعميمها

(٢٤) مصطفى محمد العبدالله، السوق العربية المشتركة، اشتباكات وآفاق بناء السوق العربية المشتركة، الرسالة تموز ١٩٩٨، العدد ٨، ص ٢٦-٢٧.

على بقية الاطراف في المنطقة. اذاً هذا التحول في طبيعة العلاقات الاقتصادية يفرض على الدول العربية الالتقاء بمستوى علاقاتها بما يتلائم وطبيعة المرحلة^(٢٥).
٤. ان الاقتصاد العربي شهد مع منتصف عقد التسعينات من القرن الماضي تحولات من خلال تبني اجراءات اعادة الهيكلة والاصلاح الاقتصادي سواء من خلال توقيع اتفاقيات مع منظمتي برتن وودز التي تركز على تخفيض العجز في ميزان المدفوعات واعتماد آليات السوق وفقاً لقانون العرض والطلب، او من خلال توفير الاستثمار والغاء الدعم لبعض السلع واتباع سياسة الخصخصة الامر الذي عزز التحول التنموي في السياسات الاقتصادية من اقتصاد مركزي وموجه الى اقتصاد السوق، وهذا التحول ولد تقارباً في النظم الاقتصادية والاهداف التنموية باتجاه زيادة امكانية اقامة منطقة تجارة حرة يمكن ان تتجاوز القصور الذي انتاب مسيرة عمل السوق العربية المشتركة، سيما وان الدول العربية بدأت تعي اهمية التعاون لمواكبة العصر الاقتصادي الجديد ف وقعت عدد من الدول العربية اتفاقيات ثنائية لاقامة مناطق تجارة حرة كالاردن والجزائر، مصر وتونس، مصر والاردن ولبنان^(٢٦).

اذاً فالوطن العربي يمتلك صيغة او مقومات للتكامل يمكن ان تجربة في التعاون الاقليمي تشابه او تقترب من تجارب اقليمية ليست بالبعيدة عنها ولا تمتلك نفس التجانس والمقومات لهذا النوع من التجمع فالتجمعات الاسيوية التي تعتمد الاطار الجغرافي سواء كانت اسيان او السارك او الايكو او منظمة تعاون بحر قزوين فهذه التجمعات يكتنفها التنوع والاختلاف في المساحة وحجم السكان والموارد والتجانس الاجتماعي فضلاً عن ان عملية التجميع والعلاقة بين المركز والاعضاء عملية معقدة وصعبة، بسبب هذه الاختلافات الا ان تجاربها الاقتصادية التي بدأت خلال الحر بالباردة تطورت بنجاح لتأخذ بعد تكاملي واسع ومؤثر في الساحة الدولية والاقتصادية بعدها، بينما لم تستطع الدول العربية بكل مقومات التكامل التي تمتلكها من ان تكيف قرارها السياسي لصالح المصلحة الاقتصادية العربية.

ثانياً: معوقات اقامة فضاء اقتصادي عربي: مثلاً ان هناك مقومات لاي تجمع اقتصادي عربي فان هناك معوقات عديدة وبمؤثرات داخلية وخارجية تلعب دورها في منع اقامة هذا التجمع وهي:

١. ان معظم الدول العربية تعاني من ضعف في سيادتها الاقتصادية كونها ترتبط ارتباط وثيق بسياسة الدولة والنظم السياسية، وبسبب ان البلدان العربية تشهد تبايناً واضحاً بين مواردها ومستوى التنمية ونمطها وطبيعة الاهداف الاقتصادية التي

(٢٥) د. برهان الدجاني، نحو استراتيجية جديدة للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي، اوراق اقتصادية، الامانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في البلاد العربية، العدد ١٣، ايلول، ١٩٩٧، ص ٦.

(٢٦) المصدر السابق، ص ٨.

حددتها لنفسها كما ان اعتمادها على الاسواق العالمية للتجارة والاستثمار والتقانة كبير جداً، مما يجعل سيادتها الاقتصادية مقيدة جداً، وهذه التبعية الاقتصادية تظهر بشكل واضح في البلدان النفطية العربية ضمن اطار اوبك، فهذه البلدان بحكم مواردها قادرة على التحكم بسعر النفط العالمي وبمستوى عائدات صادراتها وتسمح لها العائدات النفطية الضخمة بان تكون سيدة الموقف في تحديد الاولويات الاقتصادية والتنمية الاقتصادية والسيادة النفطية الضخمة بان تكون سيدة الموقف في تحديد الاولويات الاقتصادية والتنمية الاقتصادية الا ان السيادة القومية لها اخضعت لسيادة اوبك المشتركة وقدرتها على تحديد مستوى العائدات واستثمارها كما تشاء يرتبط بشكل مباشر باسواق الدول الصناعية وسياساتها بسبب حاجة هذه الدول الى اسواق الدول الصناعية وبالتالي فهي لا تمتلك خيار توظيف عائداتها خارج هذه البلدان، مع التأكيد ان أي من الدول النفطية لا تستطيع التأثير بأي سياسة تختارها الدول الصناعية لتطبيقها في الاسواق المالية، ورغم ان هذه التبعية اقل وضوح في البلدان العربية النفطية الا ان نقصان السيادة الاقتصادية واضح من ناحية القدرة على النمو بصورة مستقلة واتخاذ القرارات الاقتصادية بغض النظر عن ردود الفعل الخارجية^(٢٧).

٢. توالي الهجمات الخارجية باتجاه تمزيق وحدة الصف العربي واعاقة حركة التنمية والنمو من خلال عزل الدول العربية عن بعضها البعض وفك ارتباطاتها الاقتصادية على حساب علاقاتها مع العالم الخارجي واشاعة ظاهرة النظرة القطرية، وعدم تحديد العمل الاقتصادي العربي المشترك، بحيث يعمل بمعزل عن الخلافات السياسية، فضلاً عن غياب الاهتمام لاعادة تنظيم الاطار المؤسسي للعمل العربي المشترك مع عدم تنفيذ قرارات العمل العربي المشترك الصادرة عن القمم العربية وخاصة قمة عمان، واشاعة اطر جديدة للعمل العربي تدعو الى تعاون وتنسيق اقتصادي جزئي من خلال وضع العوائق امام تنفيذ الاتفاقيات الجماعية القائمة كاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، ناهيك عن غياب الاطر التنظيمية التي تنظم علاقة المركز بالاطراف مثل غياب مجلس اعلى للتكامل الاقتصادي العربي يعلو بسلطته على سيادة الدول^(٢٨).

٣. على الرغم من ان خيار التكامل هو خيار شعبي خاصة في الوطن العربي الا ان مسار العمل الاقتصادي العربي المشترك ظل رسمياً وغيب الدور الشعبي، وظلت القرارات الرسمية منسجمة مع الرغبات الانية التي تحددها اسباب الفرقة السياسية، ولذلك ظل العمل العربي المشترك يعاني من ضعف الارادة السياسية العربية ازاءه متمثلاً في التحفظ على الاتفاقيات والقرارات الجماعية والتوقيع على اتفاقات لا يكتب

(٢٧) د. سمير المقدسي، الاعتماد الاقتصادي المتبادل والسيادة القومية، في التكامل الاقتصادي العربي الواقع والاتفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تموز، ١٩٩٨، ص ٩٨-٩٩.

(٢٨) د. حميد الجميلي، معوقات العمل الاقتصادي العربي المشترك من منظور نهاية القرن العشرين، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، العدد السابع، ٢٠٠٠، ص ٨٩-٩٣.

لها التنفيذ او البطء في التصديق على الاتفاقيات المنظمة للعمل العربي المشترك، وبالتالي فقد ظل هذا العمل مرتبطاً بالنقلات الطارئة في العلاقات والمشكلات السياسية بين الدول الاطراف، وانا اعزو سبب ذلك الى ضعف الوعي، او عدم تمثيل اغلب هذه النظم للارادة الشعبية، والممارسات الديمقراطية.

ان معوقات التكامل لا تكمن في موارد او قدرة او تجانس الوطن العربي وشعبه على تكوين فضاء اقتصادي وانما تكمن في ضعف الارادة السياسية وضعف النظر لطبيعة لتغييرات الحالية في النظام العالمي والتوجه نحو التكتلات الكبرى لتحقيق التنمية والتطور لاغلب الانظمة العربية.

الخيار الثاني

اقامة تكتل اقتصادي عربي يلتحق بتجمعات اقليمية اخرى على غرار تجمع ابيك. بعد ان استعرضنا المقومات والمعوقات لاقامة فضاء اقتصادي عربي على غرار الفضاءات الاقتصادية الاسيوية او الاوروبية فاننا نصل الى نتيجة مفادها انه في ظل نظام دولي تتسارع فيه الاحداث والتغييرات ويشهد فيه دول العالم قفزات كبيرة في معدلات النمو والتطور التكنولوجي والتقني، فانه لا يمكن البدء من جديد بالحديث عن وحدة اقتصادية التي حلم بها العرب كشعوب منذ عقد الخمسينات في القرن المنصرم ولم تستطيع الحكومات المتوالية من تحقيقه، ولذلك فان الخيار الارجح باعتقادنا هو تهيئة المناخ العربي اقتصادياً ليرتبط في اطار علاقات تجارية واستشارية تهيئ هذه الدول لاستقبال منطقة حرة للتجارة والتبادل والاستثمار، وهذه المنطقة ليست بين دولتين وانما بين دول الوطن العربي ككل وفي اطار تنظيم اقتصادي تتداخل فيه المؤسسات الحياتية والتعريفية الكمركية وطبقاً للوائح منظمة التجارة العالمية التي تشجع مثل هكذا علاقات وسلوكيات، والخطوات لهذا المشروع تأتي من خلال الآتي:

١. تهيئة الساحة العربية لاستقبال هذا المتغير الاقتصادي من خلال ابعاد الذهن والعقل الاقتصادي العربي عن المشاكل والخلافات السياسية والثأرية.

٢. ان الدول العربية تتنوع في مواردها فهناك دول نفطية ودول زراعية وهناك دول ذات امكانيات سياحية واستثمارية وثروات طبيعية، وهذا التنوع يمكن ان يحدث التكامل العربي من خلال التنسيق وسد ثغرات النقص في كل دولة مع بعضها البعض.

٣. تفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك التي أنشأت او التي في طور الانشاء ويأتي في مقدمتها السوق العربية المشتركة وتضم مصر وسوريا والعراق والاردن وليبيا واليمن وموريتانيا وهي تمثل ٤٧% من اجمالي سكان العرب وكذلك تفعيل اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بي دول الجامعة العربية الموقعة سنة ١٩٨١ التي تنظر الى تحرير التبادل التجاري بين البلاد العربية في الرسوم الكمركية والضرائب على انه مدخل مهم للتكامل الاقتصادي العربي، فضلاً عن تفعيل جميع ما

تم ابرامه من اتفاقيات ثنائية او جماعية ذات علاقة بالتجارة الحرة ومنها اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين العراق ومصر وسوريا وليبيا التي يمكن ان تصبح نواة حقيقية لكنتلة اقتصادية عربية اذا ما فعلت ووسع نطاق عضويتها واختصاصها في المستقبل، وكذلك تفعيل المنظمات الاقتصادية التخصصية مثل مجلس التعاون الخليجي الذي يمكن ادخاله للتجمع العربي الاقتصادي ككتلة نفطية مؤثرة ايجابياً في مسيرة التكامل العربي بشكل ايجابي.

الخاتمة

تطور منتدى ابيك مع تطور النظام الدولي، واصبح حقيقة اقتصادية كبرى في ظل واقع دولي معتمد النمو الاقتصادي كمعيار اساسي لتصنيف الدول وقياس رفاهيتها. ورغم ما يضمه هذا التجمع من شكوك حول حقيقة دوره الاقتصادي، سيما وان الولايات المتحدة الامريكية بدأت تضفي بصماتها على عمل وتوجهات هذا المنتدى والدول الاعضاء فيه.. الا انه يعد تجمعا اقتصاديا متكاملاً من حيث دوله وطبيعته واهدافه وقدرته على تحقيق اعلى درجات التكامل والتوحد الاقتصادي بما يعم بالفائدة على جميع الدول الاعضاء، حتى مع تباين مستويات النمو بينها. بمعنى اخر، ان هذا التجمع قرأ روح العصر، فاستطاع اعضاءه فهم حقيقة الصراع العالمي اليوم، بأنه صراع اقتصادي يعتمد المنافسة والتفوق.

ان قوة هذا التجمع ليس لانه يضم دولاً ذات اقتصادية كبيرة فقط، ولكن تكمن في قدرة دوله على توحيد اهدافهم الاقتصادية بما يدر بالفائدة على الجميع دون صراع، فعلت الادارة الجماعية الاقتصادية، على الادارة السياسية والنظرة الضيقة.

واذا جئنا الى الوطن العربي، سنجد انه يضم كل عوامل التكامل النظرية، التي يجب توافرها في أي تجمع اقتصادي قوي ومتماسك ولا مبالغة اذا قلنا ان تجمع ابيك نفسه يفنقدها، الا ان دوله لم تستطع التوصل الى ادنى مستويات التكامل. ولذلك، فاذا لم تستطع الدول العربية تحقيق وحدتها الاقتصادية، خاصة في ظل الوضع العربي الحالي الذي تسوده الاختلافات والنزاعات الداخلية فان عليها ان تفكر بآليات حول كيفية الاستفادة من هكذا فضاءات اقتصادية، سيما وان الولايات المتحدة الامريكية بدأت تتخذ من هذا المنبر الاقتصادي وسيلة لاثبات شرعية لتمرير وتبرير كثير من المشروعات الامنية والاقتصادية لتحقيق مصالح واهداف امريكية في المنطقة.

اذا فالتكامل العربي امر لا بد منه اذا ارادت الدول العربية ان تحافظ على سيادتها وقدراتها ومواردها، وتحقيق معدلات نمو وتطور اقتصادي يتوازن مع ما وصل اليه العالم. والتكامل هنا ليس شرطاً ان يكون عبر اقليمي، وانما يمكن ان يكون في اطار مشاريع وتجمعات اقتصادية اقليمية يمكن ان تتوسع او تتفاعل مع التجمعات الاقتصادية الاخرى في العالم.